

دور التعاونيات والجمعيات التعاونية والمنظمات المجتمعية في أسواق التأمين الشاملة

المُنْتدى الاستشاري السابع، 15 نوفمبر 2016، كولومبو، سريلانكا

تشمل التعاونيات والجمعيات التعاونية والمنظمات المجتمعية مجموعة متنوعة من الكيانات التي تشترك في عدة خصائص. تعود ملكيتها لأعضائها الذين يسيرونها بطريقة ديمقراطية، وهي غير ربحية وتعمل على أساس مبدأ التضامن وتم إنشاؤها لخدمة مجموعة محددة ولتحقيق غرض مُعَيَّن. يتراوح حجمها من تجمعات تضامنية قروية إلى منظمات دولية مُفَرَّعة ومُرَخَّص لها بالنشاط حيث يصعب تمييزها عن شركات التأمين.

الوظائف والوثيقة

شهدت التعاونيات والجمعيات التعاونية والمنظمات المجتمعية انتعاشاً منذ الأزمة المالية 2008-2009 وذلك خاصة بالأسواق الناشئة حيث سجلت بها نمواً كبيراً، كما أن العديد من شركات التأمين التعاوني النشطة بالاقتصاديات المتقدمة قامت بتدعيم تواجدتها بالأسواق النامية وذلك سواء من خلال تطوير تنظيمها أو عبر عمليات الاستحواذ.

تُقدِّم التعاونيات والجمعيات التعاونية والمنظمات المجتمعية مجموعة متنوعة من الخدمات. يُعتبر التأمين نشاطاً ثانوياً بالنسبة لمجموعة كبيرة منها، حيث يُمكن لها أن تلعب دوراً في التأمين الذاتي أو كحامل سندات في نطاق تأمين جماعي أو كقناة لتوزيع خدمات التأمين، وفي هذه الحالة يُمكن لها أن تساهم في دعم الاشتراكات والثقافة التأمينية وتجميع الأقساط، كما يُمكن لها كذلك أن تساهم في تقييم التعويضات، وفي بعض الحالات الأخرى يُمكن أن يكون مرخصاً لها بممارسة نشاط التأمين. اعتباراً لغرض نشاطها غير الربحي، يُمكن للتعاونيات والجمعيات التعاونية والمنظمات المجتمعية أن تهتم أساساً بتدعيم قدرات مشتركيها وذلك من خلال العمل على توعيتهم والتحوط من الخسائر والحصول على تغطية صحية والتي تساهم في الحد من المخاطر التي يمكن أن يتعرضوا لها.

تُمكن التعاونيات والجمعيات التعاونية والمنظمات المجتمعية من سدِّ ثغرة من خلال تقديم خدمات لذوي الدخل المحدود أو سُكَّان المناطق النائية الذين لا يُمكن لهم أن يحصلوا على تغطية تأمينية من دونها. تتوقَّر التعاونيات والجمعيات التعاونية والمنظمات المجتمعية على روابط قوية مع المجتمعات المحلية، كما أنها تتمتع بسُمعة طيبة بين الحرفاء الذين يرون فيها فضاءً آمناً وموثوقاً به، مما يؤهلها لتقديم حلول في ظل غياب فرضيات أخرى. يُمكن أن نستدلَّ في ذلك بمثال الجمعيات التعاونية بالفلبين التي سارعت بتقديم أعمال إغاثة وخدمات تأمينية للمكوبين على خلفية حدوث الإعصار "هايان".

تلعب الاتِّحادات والجمعيات المهنية للتعاونيات والجمعيات التعاونية والمنظمات المجتمعية دوراً رئيسياً في تدعيم الكفاءة المهنية لهذه الأخيرة وذلك من خلال إتاحة فرص تهمَّ الدعم التنظيمي وتبادل الخبرات والتكوين في مجال القواعد

"تتنوع أشكال ونماذج

التعاونيات بشكل

كبير." بيتر فان دن

بروك، الجمعية الدولية

لمراقبي التأمين (IAIS)،

سويسرا

"شهدت التعاونيات

انتعاشاً منذ حدوث

الأزمة المالية."

جوناتان أنشن، سويس

ري (Swiss Re)،

سويسرا

"هناك شريحة كبيرة

من الشعوب مُستبعدة

من طرف شركات

التأمين." كليناسوندارام

موتوكومار اسامي،

الشبكة الدولية

للمؤسسات المالية

البديلة (INAFI)، الهند

"كلَّ فائض أو ربح يتم

تحقيقه يجب أن يتم

استعماله بهدف تحسين

قُدرة الشعوب."

كليناسوندارام

موتوكومار اسامي،

الشبكة الدولية

للمؤسسات المالية

البديلة (INAFI)، الهند

"قيل أن التأمين يُبرز

الجانب الأسوأ من

الناس - هل يُمكن

للتعاونيات أن تُفند

ذلك؟" بيتر فرادي،

البنك الدولي، الولايات

المتحدة الأمريكية

الأخلاقية وسلوكيات المهنة. وفي بعض البلدان عملت التعاونيات والجمعيات التعاونية والمنظمات المجتمعية على وضع نظام تعاوني لإعادة تأمين.

"يُمكن للتعاونيات

الاستفادة من

التكنولوجيات الجديدة

للنهوض بنشاطها."

جوناتان أنشن، سويس

ري (Swiss Re)،

سويسرا

"في مجال التأمين

الذي يتبع منهج النظر

للنظير، يُمكن لقانون

الأعداد الصغيرة أن

يكون أفضل من قانون

الأعداد الكبيرة."

جوناتان أنشن، سويس

ري (Swiss Re)،

سويسرا

"من المُمكن أن تعمل

شركات التأمين مع

التعاونيات إذا ما

تمكّنت من فهم الدوافع

والروح التي انبعثت

من أجلها." سايبير

باتل، الاتحاد الدولي

للتأمين التعاوني

(ICMIF)، المملكة

المتحدة

"يُمكن أن نحتاج لفسح

المجال للتعاونيات حتى

نتمكن من الوصول إلى

المجتمعات الريفية

وشرائح المجتمع التي

يصعب الوصول إليها."

مايكل كوفي أندو، هيئة

الإشراف على التأمين،

غانا

مكّنت التقنيات الرقمية من ظهور شركات تأمين تتّبع منهج النظر للنظير،

وتُحاول هذه الشركات الاستفادة من الإمكانيات التي يتيحها الإنترنت والتكنولوجيا

الجوالة ووسائل التواصل الاجتماعي لتمكين مجموعات من الناس من الانتفاع

بتأمين مُشترك فيما بينهم يُمكنهم من تغطية مخاطر محدودة. تلعب هذه الشركات

في ذلك دور مُسدي الخدمات، أي أنّها تُحصص هذه المخاطر ولا تقوم بتحملها

أو ضمانها. يُمكن لشركات التأمين التي تتّبع منهج النظر للنظير أن تُوفّر تغطية

تأمينية لمخاطر لا يُمكن تغطيتها عبر أسواق التأمين التقليدية وكذا يُمكن أن تُهمّ

بشكل خاص شرائح المجتمع غير المُنتفعة أو المُستبعدة من التأمين التقليدي.

التحديات الرئيسية

تُسهّم التقنيات الرقمية في تغيير طريقة عمل التعاونيات والجمعيات التعاونية

والمنظمات المجتمعية، بما في ذلك التواصل مع الأعضاء وقنوات التوزيع

المُعتمدة. فمع تنامي حجم التعاونيات والجمعيات التعاونية والمنظمات المجتمعية

تتعرّض هذه الأخيرة إلى صعوبات للتواصل مع مُجمل أعضائها. يُمكن لوسائل

التواصل الاجتماعي والإنترنت أن تساهم في توطيد العلاقة الوثيقة التي تربط

التعاونيات والجمعيات التعاونية والمنظمات المجتمعية بالمشاركين فيها. وتختلف

سرعة اعتماد قنوات التوزيع الرقمي من منطقة إلى أخرى وذلك لتتوّع اختيارات

المؤمن لهم، ففي أمريكا وعدة أنحاء من آسيا مازال المستهلكون يُفضّلون الاعتماد

على قنوات التوزيع التقليدية.

تغدو تجارب الأطر التنظيمية الخاصة بالتعاونيات والجمعيات التعاونية

والمنظمات المجتمعية محدودة. مثّل وضع إطار تنظيمي خاص بأحد أشكال

التعاونيات والجمعيات التعاونية والمنظمات المجتمعية في الفلبين، وهي الجمعية

التعاونية للتأمين الصغير، عاملا رئيسيا في تطوّر نشاط هذا القطاع. لكن يُلاحظ

أنّه في بلدان أخرى تتمّ مُعاملة التعاونيات وشركات التأمين التعاونية على نفس

منوال شركات التأمين، في حين أنّه لا يُرخص لها بالنشاط في بعض البلدان

الأخرى. ونذكر من بين الدول التي تعترّم وضع إطار جديد للتأمين التعاوني كل

من غانا وسريلانكا والهند.

في عدة دول، قام العديد من التعاونيات والجمعيات التعاونية والمنظمات

المجتمعية غير المرخص لها بتقديم خدمات تأمينية لأعضائها ويمثّل ذلك إشكالا

يتعلّق بحماية حقوق المؤمن لهم وكذلك شاغلا بالنسبة لهذه التعاونيات نفسها. كما

أن غياب الترخيص بتعاطي نشاط التأمين يُمكن أن يمثّل عائقا لهذه التعاونيات من

الناحية التنظيمية ويحرمها كذلك من الولوج إلى خدمات إعادة التأمين.

نظرا لنموذج عملها المُرتكز على خدمة مصالح المشتركين بها، تميل التعاونيات

والجمعيات التعاونية والمنظمات المجتمعية إلى الحد من الترفيع في الأقساط

وإلى تسجيل نسب تعويضات مُرتفعة مقارنة بشركات التأمين، حيث أن مُعدّل

نسبة التعويضات يكون أعلى بقليل من المُعدّلات المُسجّلة على مستوى سوق

التأمين. من جهة أخرى، بينما تُسجّل التعاونيات والجمعيات التعاونية والمنظمات

"بفضل الإطار
التشريعي الخاص
بالجمعيات التعاونية
تمكّن ذوو الدخل
المحدود من الوصول
إلى المنظومة البنكية
والحصول على التغطية
التأمينية." فيرمين
غونزاليس، التعاونية
العامة للتأمين وتحسين
المعيشة، الفيليبين

"إنّ النشاط بصفة غير
رسمية يُعيق التعاونيات
من جانبيين: فهي لا
تستطيع جمع الأموال
من أعضائها كما لا
تستطيع الانتفاع بإعادة
التأمين." سايبير باتل،
الاتحاد الدولي للتأمين
التعاوني (ICMIF)،
المملكة المتحدة

"يعود لكلّ دولة
صلاحيات اتخاذ قرار
الاعتراف بالتعاونيات
من عدمه." بيتر فان
دن بروك، الجمعية
الدولية لمراقبي التأمين
(IAIS)، سويسرا

"يمكن أن يؤثر تغيير
تراتبية الحوكمة سلبيًا
على نشاط التعاونيات
صغيرة الحجم."
جوناثان أنشن، سويس
ري (Swiss Re)،
سويسرا

المُجمعيّة صغيرة الحجم أرقامًا مقبولة عموماً فيما يخصّ مُعدّلات نسب
التعويضات، فإنها تواجه إشكاليات تُهمُّ ارتفاع تكاليف التصرّف حيث لا يُمكن لها
أن تُحقّق اقتصاديات الحجم الكبير وهو ما يُهدّد ديمومة أعمالها.

تقتضي خُصوصيّات التعاونيات والجمعيات التعاونية والمُنظّمات المُجمعيّة
إفراها بمُعاملة رقابية خاصة وذلك في إطار تطبيق تناسبي للمبادئ الأساسية
للتأمين. يُفترض أن يَتِمَّ وضع إطار تشريعي خاص بالترخيص بالنشاط للتعاونيات
والجمعيات التعاونية والمُنظّمات المُجمعيّة يكون مُتناسباً مع طبيعة المخاطر الذي
يتعرّض لها نشاط هذه الهياكل ومُتلائماً مع محدوديّة الموارد الذي يتوفّر عليها
مراقبو التأمين. في الفلبين مثلاً، يمنح قانون التأمين الجمعيات التعاونية إعفاءات
من بعض المتطلّبات الرقابية، ولكن في نفس الوقت فإنّه يُرخص لها بالنشاط في
مجال التأمين على الحياة فقط حيث أنّ النشاط في مجال التأمين على غير الحياة
يتضمّن مخاطر لا يُمكن لها تحمّلها. وتُبرز ورقة العمل المُنتظر إصدارها قريباً
من قبل الجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين حول موضوع التعاونيات
والجمعيات التعاونية والمُنظّمات المُجمعيّة جُملة من التوجيهات والنقاط التي
يتوجّب على مراقبي التأمين أخذها بعين الاعتبار فيما يتعلّق بالإشراف والرقابة
على أعمال التعاونيات والجمعيات التعاونية والمُنظّمات المُجمعيّة.

من وجهة نظر تنظيمية وتشريعية، تستدعي حوكمة التعاونيات والجمعيات
التعاونية والمُنظّمات المُجمعيّة اهتماماً خاصاً. يتجمّع أعضاء التعاونيات
والجمعيات التعاونية والمُنظّمات المُجمعيّة عادة لأغراض أخرى تختلف عن
توفير خدمات التأمين (مثل تعاونية الفلاحين أو الصيادين) وتتركّز معارف
أعضائها في مجال تخصصهم مما يؤدي غالباً إلى عدم توفّر مجلس إدارتها على
الخبرة والكفاءة اللازمة في مجال التأمين وذلك في الوضعية التي تقتصر فيها
عُضويّة المجلس على الأعضاء. ومن بين النقاط التي تستدعي الاهتمام كذلك هي
الهيمنة التي يفرضها مؤسسو التعاونيات والجمعيات التعاونية والمُنظّمات
المُجمعيّة والتي تتبلور كذلك في محاولتهم بسط هيمنتهم بصفة دائمة وتغيب
البديل القادر على تسييرها.

وضع مُتطلبات رقابية جديدة تهمّ الحوكمة والملاءة المالية يُمكن أن يُشكّل تحدياً
بالنسبة للتعاونيات والجمعيات التعاونية والمُنظّمات المُجمعيّة.
عادة ما تُواجه التعاونيات والجمعيات التعاونية والمُنظّمات المُجمعيّة صعوبات في
الحصول على موارد مالية إضافية وبالتالي فإنّ أي ترفيع في مبلغ رأس المال
الأدنى الواجب توفّره يُمثّل تحدياً كبيراً لها يصعب تحقيقه. ومن جهة أخرى، فإن
التشديد في مُتطلبات الحوكمة يُمكن أن يُمثّل إشكالاً بالنسبة للتعاونيات صغيرة
الحجم والمتواجدة في المناطق النائية والتي يُمكن أن تجد صعوبة في استنجاب
ذوي الخبرات.

يُمكن أن تضطلع عدّة سلطات وهيكل في الرقابة والإشراف على التعاونيات
والجمعيات التعاونية والمُنظّمات المُجمعيّة، من بينهم مراقبو التأمين وسلطة
الإشراف على التعاونيات ووزارة الزراعة ويُمكن أن تُظهر هذه الأخيرة تبايناً في
الأهداف أو عدم توفّر الكفاءة في مجال التأمين أو عدم استعدادها للعمل تحت قيادة
هيئة الإشراف على التأمين.

أبرز التوصيات والتوجيهات العملية

بالنسبة لهيئات الإشراف والرقابة

- فهم المزاي التي تُقدّمها التعاونيات والجمعيات التعاونية والمنظمات المجتمعية (ومنها انتشارها على مجال واسع) والتي تُموّعها كعنصر تكميلي لعرض خدمات التأمين على العموم، وكذلك تحديد الفرص والمخاطر المرتبطة بها.
- وضع إطار تشريعي واعتماد نظام رقابي تناسبي خاص بالتعاونيات والجمعيات التعاونية والمنظمات المجتمعية.
- التواصل مع مختلف السلطات والهيكل الرقابية المعنية والتعاون معها في مجال الإشراف والرقابة على أعمال التعاونيات والجمعيات التعاونية والمنظمات المجتمعية، وذلك لغرض تبادل المعلومات والخبرات وتفاذي الوقوع في ازدواجية الرقابة أو إمكانية وجود ثغرات فيها.
- تشجيع الابتكار من خلال اعتماد إطار تشريعي يُتيح فرصاً مُتّزنة لتجربة مناهج جديدة تهتمّ المنتجات والخدمات المعروضة أو قنوات التوزيع أو أساليب العمل المعتمدة دون أن يُؤثر ذلك بصفة آنية على المتطلبات الرقابية المرتبطة بنشاطها.

بالنسبة للتعاونيات والجمعيات التعاونية والمنظمات المجتمعية

- التعاون مع هيكل الإشراف والرقابة على التأمين.
- التأكد من توفر بعض أعضاء مجلس الإدارة على الأقل على الخبرة والكفاءة اللازمة في مجال التأمين.
- الانضمام إلى اتّحادات أو جمعيات مهنية للتعاونيات والجمعيات التعاونية والمنظمات المجتمعية أو السعي على تأسيسها في صورة عدم تواجدها، وذلك لما تُوفّره هذه الأخيرة من فرصٍ لتبادل الخبرات والتجارب بين النظراء وحتى لإعادة التأمين.
- مواكبة الابتكارات الرقمية والعمل على الاستفادة من الفرص التي تُقدّمها في مجالات توزيع التأمين وإدارة الأعمال وتدعيم التواصل مع المستهلكين.

"إن اعتماد نموذج مُوحّد للتشريع يُمكن أن يُمثّل حاجزاً للابتكار." تانغ لوك، P2P بروتاكت، هونغ كونغ

"مع الابتكار تأتي المخاطر." مايكل كوفي أندو، هيئة الإشراف على التأمين، غانا

"وإن لم يمنع المُشرّع صراحة الابتكارات، فإنّ حيلة القطاع يُمكن أن تحدّ منها." تانغ لوك، P2P بروتاكت، هونغ كونغ

"يحتاج المُشرّع أن يكون قريباً من أرض الواقع." أروب تشاترجي، البنك الآسيوي للتنمية، الفيليبين

"التعاونيات مُختلفة. ليست أسوأ ولا أفضل، وإنما مُختلفة لا غير." مايكل كوفي أندو، هيئة الإشراف على التأمين، غانا